

حان الوقت لإنشاء تكتل خطوط شحن بحري في الإمارات العربية المتحدة

بقلم: أجيت جوشي مدير عام، رئيس قسم الأسواق العامة والخاصة في "شعاع كابيتال" / ٢١ يونيو ٢٠٢١

أظهرت جائحة كوفيد-١٩ مدى شدة اعتمادنا على قطاع النقل، في ظل الطلب غير المسبوق الذي شهدناه على الخدمات اللوجستية في زمن الأزمات.

وفقاً لدراسة حديثة صادرة عن غرفة تجارة وصناعة دبي، فإن القدرة الاستيعابية المرتفعة لنشاط الشحن البحري للبضائع التي تتمتع بها مرافئ الإمارات العربية المتحدة، كان عاملاً رئيسياً في ضمان وصول الإمدادات الحيوية إلى الأسواق العالمية، في وقت شهدت وسائل النقل الجوي وخصوصاً الطائرات المخصصة للركاب والتي يتم استخدامها جزئياً لشحن البضائع، قيوداً مشددة بعد أن أوقفت مختلف دول العالم رحلاتها الدولية لاحتواء انتشار الفيروس.

ومع استمرار قطاع الخدمات اللوجستية في الإمارات العربية المتحدة في لعب دور رئيسي في المساهمة في الجهود العالمية لمكافحة الوباء، فإن هذا القطاع الحيوي يحتوي أيضاً على الكثير من الفرص التي يجب استكشافها.

يتولى قطاع الشحن البحري ما يقرب من ٩٠٪ من حركة التجارة العالمية، وبينما تمتاز الإمارات العربية المتحدة بالبنية التحتية الضخمة ذات المستوى العالمي مثل موانئ دبي العالمية، ويعتبر الميناء والمنطقة الحرة لجبل علي المركز الأكبر لإعادة الشحن في منطقة الشرق الأوسط، فهناك فرصة لإيجاد تكتل رائد ذات مواصفات عالمية وميزات تفاضلية في مجال الشحن.

يمتاز قطاع الشحن البحري بكون نشاطه التشغيلي معاكس للاتجاه التنزلي لأسعار النفط. نظراً لأن الوقود عنصر مهم في تكلفة التشغيل، فإن انخفاض أسعار النفط ينعكس بطبيعة الحال انخفاضاً في النفقات التشغيلية وزيادة في الربحية - وهو اتجاه لمسناه بوضوح خلال الارتفاع الأخير في الأداء المالي والتشغيلي لمختلف شركات الشحن. بعد تغيير معايير الوقود البحري للمنظمة البحرية الدولية (IMO) في وقت مبكر من هذا العام (IMO ٢٠٢٠)، انخفضت كلفة زيت الوقود منخفض الكبريت (VLSFO) من الحد الأقصى الذي بلغ ٨٠ دولار / طن متري إلى ٣٠ دولار / طن متري في الأشهر الأربعة الماضية، مما انعكس على قطاع الشحن البحري وترجم انخفاضاً في مصاريف تشغيل السفن.

عندما تكون أسعار النفط في حالة تعرف بالـ Contango - حيث تكون أسعار التسليم المؤجل في العقود المستقبلية (الآجلة) أعلى من أسعار التسليم الفوري، يزداد الطلب على ناقلات النفط من قبل الدول المستوردة للنفط وتجار السلع لشراء النفط الرخيص في السوق الفورية وبيع العقود الآجلة لحجز المكاسب. هذا الأمر يؤدي بطبيعة الحال إلى ارتفاع أسعار تأجير السفن، وبالفعل شهدنا مؤخراً ارتفاع أسعار تأجير الناقلات الضخمة المخصصة لشحن النفط الخام (VLCC) إلى ٣٠ ألف دولار أميركي في اليوم مقابل ١٥ ألف دولار أميركي في اليوم قبل سنة من الآن. وفي حين أن الأسعار استقرت الآن عند قرابة ٥٠ ألف دولار أميركي، إلا أنها لا تزال أعلى من متوسط معدلات العام الماضي.

هذا وتشكل الإمارات العربية المتحدة مقراً للعديد من شركات الشحن الصغيرة الناجحة، لكن توحيد جهود هذه الشركات للتحويل إلى تكتل شحن جديد وموحد قادر على منافسة شركات الشحن العالمية

يشكل الخطوة المنطقية والمستقبلية التي يجب على هذه الشركات أن تخطوها، إضافةً إلى رفع مستوى مساهمة قطاع الشحن البحري الإماراتي في الجهود المبذولة للحد من تداعيات الأزمة الاقتصادية. وبذلك يمكن لهذا اللاعب الجديد على الخارطة العالمية، أن يستفيد من وفورات الحجم وأنماط التجارة الجديدة الدائمة التي نتجت عن هذا الوباء العالمي.

كذلك، يمكن لعمليات الدمج بين شركات الشحن في دولة الإمارات العربية المتحدة أيضاً الاستفادة من إمكانات نمو السوق الإقليمية لقطاع البتروكيماويات، خاصة في ظل المشاريع الجديدة لمصافي النفط الجاري تنفيذها في العديد من أنحاء الشرق الأوسط. وبينما تسعى اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي إلى الاستفادة القصوى من سلسلة القيمة التي يتمتع بها قطاع البتروكيماويات، ستشهد المنطقة تحولاً نموذجياً خارج نشاط تصدير النفط الخام باتجاه أن تكون مقراً للمجمعات الصناعية المتخصصة في إنتاج المواد البتروكيماوية بما يخدم خطط التنوع الاقتصادي التي تسعى كافة دول المنطقة إلى تطبيقها وخلق المزيد من فرص عمل على مدار العقد المقبل. ومن شأن هذا التحول أن يشكل فرصة إضافية لبناء قوة محلية وإقليمية في قطاع الشحن البحري قادرة على تلبية نمو الطلب الإقليمي.

تاريخياً، شكلت التجارة العالمية المحرك الرئيسي للنمو والازدهار الاقتصادي. في نهاية المطاف، يمكن أن يساعد بناء تكتل شحن عالمي موحد في تشكيل قاعدة مستدامة للنمو المستقبلي لدولة الإمارات العربية المتحدة عبر منطقة المحيط الهندي، وصولاً إلى المساهمة في تعزيز وتسهيل حركة التجارة العالمية خلال العقود القادمة.

إخلاء المسؤولية

إن الآراء الواردة في هذا المقال تعبر فقط عن رأي الكاتب، ولا توجه أي نصيحة للاستثمار. يرجى الحصول على مشورة استثمارية مستقلة قبل اتخاذ أي قرار مالي